مجتمع

48 قتيلاً حصيلة انهيار طريف في الصين

لقي 48 شخصاً على الأقل حتفهم في جنوب الصين بعد انهيار جزء من طريق سريع بسبب الأمطار الغزيرة التي سقطت في إقليم قوانغدونغ، بحسب حصيلة جديدة أوردتها وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الرسمية. وأظهرت صورة جوية نشرتها محطة «سي سي تي في» الحكومية مركبات متضرّرة عالقة في خندق عميق موحل. وهطلت أمطار غزيرة في الأسابيع الأخيرة في منطقة قوانغدونغ الصناعية، ما أدّى إلى فيضانات هائلة وانهيارات أرضية، وشهدت الأيام الأخيرة أمطاراً غزيرة أكثر من المعتاد في هذه الفترة من العام. (فرانس برس)

عمدة لندن يتعرض للعنصرية والإسلاموفوبيا

كشفت دراسة لوحدة البحث التابعة لمنظمة السلام الأخضر (غرينبيس) عن استخدام عبارات عنصرية ومعادية للإسلام ضد عمدة لندن صادق خان في مجموعات «فيسبوك» يديرها مسؤولون وأعضاء من حزب المحافظين البريطاني. وقامت الوحدة بدراسة 36 مجموعة تنتقد خان الذي ينتسب لحزب العمال، ورصدت منشوراً يتهمه بـ«محبة الإرهاب» و«بيع لندن للإسلاميين»، ومنشوراً كتب فيه «سنشهد أوقاتاً لن يستطيع فيها المسلمون المشي في الطرقات». وقال خان إن حزبه تقدم بشكوى للشرطة، معرباً عن أهمية الموضوع لأمنه وأمن أسرته. (الأناضول)

1,74 مليون فقير إضافي في فلسطين

أعلنت الأمم المتحدة، أن معدل الفقر في فلسطين بلغ 58,4 في المائة، مع زيادة عدد الفقراء بواقع 1,74 مليون شخص، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وكشف تحديث أخير نشر الخميس، لتقرير صادر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، عن زيادة معدلات الفقر بين أفراد الشعب الفلسطيني، وتراجع الناتج المحلي، وزيادة البطالة، وتراجع الخدمات التعليمية والصحية بشكل كبير. وأوضح التقرير أنه حتى تاريخ 12 أبريل/ نيسان الماضي، قتل أو أُصيب ما لا يقل عن خمسة في المائة من سكان قطاع غزة، في حين قُتل نحو 500 فلسطيني في مناطق الضفة الغربية المختلفة، وأنه من المتوقع زيادة معدلات الفقر إلى 60,7 في المائة في حال استمرار الحرب لتسعة أشهر. وشدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أخيم شتاينر، في التقرير، على أن «كل يوم إضافي تستمر فيه هذه الحرب يفرض تكاليف باهظة ومتفاقمة على سكان غزة، وعلى جميع الفلسطينيين». موضحاً أن «الأرقام الجديدة تحذر من أن المعاناة في غزة لن تنتهي بانتهاء الحرب، فالمستويات غير المسبوقة من الخسائر البشرية، وتدمير رأس المال، والارتفاع الحاد في معدلات الفقر في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، كل هذا سينجم عنه أزمة تنموية خطيرة تعرض مستقبل الأجيال القادمة للخطر».

(الأناضول)

حجم التدمير المهول سيؤثر على مستقبل غزة (فرانس برس)

المثلية الجنسية فرصة للهجرة من العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

يتواصل منذ أيام في العراق الجدل الحقوقي والسياسي بشأن إقرار البرلمان في 27 إبريل/نيسان الماضي تعديلات على قانون «مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي»، عبر تضمينه بنوداً اعتبرت غير مسبوقة، من بينها معاقبة تغيير الجنس بالسجن المشدد، والسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات لمن يُمارس «التخنث».

واعتبر البعض أن التعديلات حملت تنكيلاً بأشخاص، علماً أنها لاقت ردود فعل دولية مستنكرة أبرزها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما جعل محامين وقانونيين عراقيين يتوقعون أن يلجأ عدد ممن يُمكن أن يُطبق القانون عليهم إلى دول غربية للإقامة فيها، خصوصاً أن البلدان الغربية، وتحديداً دول الاتحاد الأوروبي، لم تعد تربط منح اللجوء للعراقيين بالظروف الأمنية السائدة في بلدهم، والتي تحسّنت في السنوات الأخيرة. ليست شريحة المثلية خافية في العراق، وتعرّض أفرادها لعمليات تنكيل وخطف وقتل مارستها مليشيات مسلحة في السنوات الماضية، ويقول عضوا في نقابة المحامين، رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «القانون قد يخلق فرصاً جديدة للجوء إلى دول غربية، فهو فضفاض وهناك مخاوف من تطبيق مزاجي أو انتقائي له ضد شريحة تعيش داخل المجتمع العراقي وتتعامل معه بشكل ظاهر».

ويعاقب القانون رقم 8 الذي صادق 170 نائباً على تعديلاته «بالسجن مدة لا تزيد عن 10 سنوات كل من استبقى شخصاً للبغاء أو الشذوذ الجنسي في محل ما، وذلك بالخداع أو بالإكراه أو بالتهديد، وكان عمر المجني عليه أكثر من 18 سنة. أما إذا كان عمر المجني عليه دون 18 سنة فيعاقب الجاني بالسجن مدة لا تقل عن 15 سنة». ويشير القانون إلى أن «المحكمة تقرر قيمة التعويض العادل للمجني عليه أو المجني عليها». كما يفرض القانون عقوبة السجن مدة لا تقل عن 10 سنوات ولا تزيد عن 15 سنة على كل من أقام «علاقة شذوذ جنسي». وأورد: «يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن 7 سنوات وبدفع غرامة لا تقل عن 10 ملايين دينار (7550 دولاراً) ولا تزيد عن 15 مليون دينار (11300 دولار) كل من روّج للبغاء أو الشذوذ الجنسي بأي وسيلة كانت، مع مصادرة الوسيلة المستخدمة للترويج». وهو ينص أيضاً على أن «كل من ارتكب ممارسة مقصودة للتخنث أو الترويج له يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تقل عن 5 ملايين دينار (3750 دولاراً) ولا تزيد عن 10 ملايين دينار. وقال نائب رئيس مجلس النواب محسن المندلاوي: «لا مكان للمثليين في العراق الذي يحتضن الأنبياء والأئمة الصالحين»، أما البرلمان فقال في بيان: «يحمي القانون المجتمع العراقي من الانحلال الأخلاقي والشذوذ الجنسي الذي يغزو العالم، وإقرار تعديلات فيه يتزامن مع عدم وجود عقوبات في القوانين المعمول بها في العراق للحدّ من تصرفات المثليين».

وبعد ساعات من المصادقة على القانون، شددت وزارة الخارجية الأميركية في بيان على أنه «يشكل خطراً على أشخاص يواجهون في الأساس مخاطر، وقد يؤثر بشكل كبير على حرية التعبير ودور منظمات المجتمع المدني». واعتبرت أن «تمرير هذا القانون يمكن أن يُضعف قدرة العراق على تعزيز المصادر الاقتصادية وجذب الاستثمارات». من جهته، يقول القيادي في تحالف «الإطار التنسيقي» النائب عامر الفايز، لـ«العربي الجديد»: «يملك النواب حق التصويت لما يطلبه الشعب، والقانون أقرّ لحماية الأسر، وينسجم مع طبيعة الهوية الإسلامية والأخلاقية للشعب، وستكون آثاره إيجابية على المجتمع، لا سيما أن العراق تعرّض لغزو فكري وثقافي من جهات خارجية تريد أن تجعل المجتمع يخضع لأفكار مسمومة». من جهتها، تقول المحامية نور العمران لـ«العربي الجديد» إن «مكافحة البغاء أمر مهم، وأن وضع أسس وحدود قانونية له من مطالب المجتمع المدني، لكن التعامل مع مفاهيم غير واضحة واعتبارها أساسيات في العقاب أمر غير واقعي، مثل مفردة التخنث، خصوصاً أنها باب لمعاقبة كثيرين لا علاقة لهم بمفاهيم المثلية، فهناك أشخاص يعانون من مشاكل أو خلل في الهرمونات قد تطاولهم العقوبات، وهذا تصرف تعسّفي مرفوض. المثلية الجنسية لها تعريفات وتفسيرات علمية كان يجب أن يفهمها البرلمان من أجل تفادي إطلاق أحكام دون التعرف على المشكلات الصحية».

اعتراضات أميركية

كتبت السفيرة الأميركية في بغداد، الينا رومانسكي، على «إكس»: «تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق من تعديلات القانون التي أقرّها مجلس النواب العراقي، والتي تهدد حقوق الإنسان والحريات الاساسية المحميّة دستورياً، والأشخاص الأكثر عرضة للخطر، كما تضعف قدرة العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية».

تحقيق

اجتياح رفح
لا خطة لإجلاء السكان والنازحين

يخشى عشرات آلاف النازحين إلى مدينة رفح من أن تباغتهم قوات الاحتلال كما باغتتهم سابقاً في مدينتي غزة وخانيونس، بينما لا يملكون سبيلاً للهرب

غزة ـ **امجد ياغي**

يعاني نحو مليون فلسطيني في مدينة رفح، الواقعة في أقصى جنوبي قطاع غزة، حالة من القلق المتزايد مع تكرار التهديدات الإسرائيلية بتنفيذ عملية عسكرية على المدينة التي نزح إليها نحو نصف سكان القطاع منذ بداية العدوان، خصوصاً مع عدم وضوح الرؤية حول اقتراب إتمام اتفاق، ما دفع أعداداً منهم للنزوح إلى المنطقة الغربية من مدينة خانيونس، وتوجه آخرون إلى المنطقة الوسطى، لكن أعدادهم تظل بالمئات. وكرر المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني تأكيد عدم تلقيهم أي تفاصيل تشير إلى إجلاء النازحين من رفح، لكنه شدد على حال الصدمة المستمرة التي تسود الوكالة في ظل استمرار الحديث عن تنفيذ عملية رفح، وكون الجهود الدولية لم تسفر عن وقف المخطط الإسرائيلي رغم مخاطره الواضحة.

وصل النازح عمر البيطار (43 سنة)، مع أسرته إلى مدينة رفح في فبراير/ شباط الماضي، بعد نجاتهم من اقتحام مجمع ناصر الطبي في خانيونس، وقد قضى تلك الفترة داخل خيمة أقامها بنفسه في منطقة الخيام الممتدة حتى شارع البحر، غربي رفح، لكنه واجه صعوبات عدة في تلك المنطقة، وأصيب بالإحباط مع تكرار الحديث عن اجتياح رفح، فهو لا يريد أن يعيش تجربة الاقتحام مجدداً بعد ما عاينه في مجمع ناصر. غادر البيطار رفح إلى منطقة الخيام في المواصي، غربي مدينة خانيونس، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا نريد مشاهدة المزيد من الموت، فقد عشنا ذلك عدة مرات بالفعل. نزحت إلى رفح على أمل أن يتم وقف ماكينة الموت، لكنني حالياً فقدت الأمل، ليس فقط لانعدام الثقة في العدو، وإنما أيضاً لعدم الثقة في المجتمع الدولي. توجهت مع عائلتي إلى منطقة الخيام بالمواصي، وما زالت أنتظر الحصول على خيمة في ظل حالة من عدم التنظيم في توزيع المساعدات، وقد نقلت معي الخيمة التي صممتها بأدوات بسيطة لنبقى فيها، وأعتقد أنه لا يمكننا العودة إلى مدينة خانيونس لأن كل شيء مدمر تقريباً».

كان البيطار واحداً ممن راودتهم آمال العودة إلى منازلهم في المنطقة الشمالية، قبل أن يصدمهم الاحتلال بمنع ذلك، وإطلاق النار باتجاههم خلال محاولتهم العودة في شهر إبريل/ نيسان الماضي. الحال نفسه تكرر مع عبد الله صيام، الذي نزح بعدما وفر له شقيقه أمتاراً محدودة في أرض فارغة بمدينة دير البلح، ليضع فيها خيمته بعدما قضى عدة ساعات في المشي على الأقدام للوصول إلى المنطقة مع أسرته المكونة من سبعة أفراد، كونه لا يملك المال اللازم لنقل أغراضه على متن سيارة أو عربة تجرها الدواب. وصيام واحد ممن فقدوا أفراداً من عائلاتهم أثناء النزوح المتكرر، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن شقيقه نائل استشهد في مدرسة كانت تؤوي النازحين في شمالي القطاع، كما استشهد اثنان من أبناء عمه في خيام النزوح بمدينة خانيونس، واثنان آخران في قصف منزل بمخيم النصيرات، وهو حالياً يحاول الابتعاد عن أي منطقة تتعرض للتهديد، خصوصاً بعدما عايش الجوع في مدينة رفح، رغم أنه كان ينتظر الحصول على مزيد من المساعدات فيها، كونه من ضمن النازحين الذين وصلوا إليها في نهاية مارس/ آذار الماضي. يضيف صيام: «منذ نزحنا إلى رفح والمدينة تتعرض للتهديد، وليست ممن يتحلون بالأمل في التوصل إلى اتفاق يمنع الهجوم البري، لكننا تعلقنا بما يمكن أن يكون القشة الأخيرة، فنحن أشخاص معروف عنا ثقافتنا الموت مع الجماعة، لكن أمي مسنة، ولدي خمسة أطفال لم يروا بعد شيئاً من الحياة، وكان يجب أن أتخذ قرار المغادرة لأنني لا أثق بالحكومات العربية ولا بالمجتمع الدولي. أنا لاجئ طوال حياتي، وحالياً مشرد وفقير، وشقيقي استشهد، ولا أريد فقدان المزيد من أفراد عائلتي».

وحسب بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فإنه لا توجد خطة لإجلاء النازحين من مدينة رفح باتجاه وسط أو شمال قطاع غزة، رغم تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عزمه على تنفيذ العملية العسكرية متجاهلاً الضغوط الدولية. ويقول مصدر من داخل «أونروا» لـ«العربي الجديد»، إن «أي عملية عسكرية في رفح ستكون مجزرة دموية كبيرة في ظل عدم وجود خطة إخلاء، فجميع مناطق المدينة مكتظة بالناس، ومن بينها جميع مدارس أونروا شديدة الاكتظاظ، فإحدى مدارسنا تضم نحو 17 ألف نازح، وبقية المدارس تجاوزت أضعاف الطاقة الاستيعابية لها». ويضيف: «لا توجد خطة متفق عليها للعمل بشكل واقعي في ظل واقع أن محافظات غزة الأربع الأخرى غير مهيأة لإيصال المساعدات، ولا توجد في المناطق الشمالية والوسطى شوارع رئيسية كبيرة، وغالبية المباني مدمرة، ومن بينها مباني وكالة أونروا، لذا فإننا نعتمد على استمرار تكثيف الضغوط الدولية ومحاولة منع الجيش الإسرائيلي من تنفيذ مخططه العسكري». وتضم مدينة رفح العديد من النقاط التابعة لأونروا وبرنامج الأغذية العالمي والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر الفلسطيني، وكلها تعمل على استلام المساعدات الإنسانية وتوزيعها، ما يعني أن كل تلك المنظمات ستفقد مكاتبها المؤقتة، وبالتالي تتوقف عملياتها الإغاثية. وأفادت إذاعة جيش الاحتلال بأن الجيش يعمل حالياً على توسيع المناطق «الإنسانية»، من أجل إجلاء

أي عملية عسكرية في رفح ستكون مجزرة دموية في ظل عدم وجود خطة إجلاء

خيام النازحين في كل مكان في رفح (فرانس برس)

اكتظاظ شديد

يتوزع النازحون في جميع انحاء مدينة رفح، وصولا الى المناطق الرملية في الناحيتين الغربية والغربية الشمالية، واللتان باتتا تضمان خياما لنازحين، بينما كانت الجهات الامنية في غزة تحاول سابقا منع الناس من الوصول اليهما كونهما قريبتين من الحدود، وحاليا توجد عشرات من خيام النازحين في الجهة المقابلة لمدينة رفح المصرية.

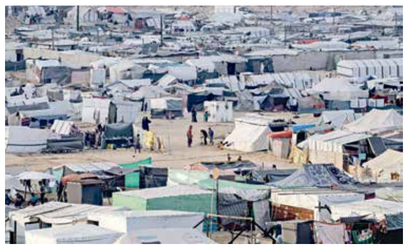

سكان رفح في حال صدرت الأوامر ببدء الهجوم البري، على الرغم من الضغوط الأميركية المتواصلة لضمان حماية المدنيين قبل أن تبدأ قوات الاحتلال مخطط الاجتياح البري لآخر محافظة في قطاع غزة.

وضمن مساعي محاولة إيقاف العملية العسكرية الإسرائيلية على رفح، قدمت «أونروا» إلى الأمم المتحدة ما يؤكد أن منشآتها لم تعد آمنة لحماية النازحين، وإنها سجلت منذ بدء العدوان حتى نهاية إبريل/ نيسان الماضي 362 واقعة تضررت بسببها مبانيها والأشخاص الموجودين في داخلها، بما في ذلك ما لا يقل عن 50 عملاً عسكرياً وتدخلاً غير قانوني، وتأثرت 165 منشأة مختلفة من جراء تلك الوقائع. ورصدت «أونروا» استشهاد 428 نازحا في مختلف مراكزها بمحافظات قطاع غزة الخمسة، وإصابة 1,430 آخرين على الأقل منذ بدء العدوان، ولا تشمل هذه الأرقام سوى الإصابات التي تم الإبلاغ عنها، بينما الأعداد الحقيقية للشهداء والمصابين يتوقع أن تكون أكبر من ذلك.

تباين عميق بين الجنسين في ما يتعلق بأسباب الأمراض

تظهر الاختلافات الصحية بين الجنسين في عمر مبكر (Getty)

تبيّن أن ثمة فرقاً عميقاً قائماً بين النساء والرجال في ما يتعلق بالأسباب الرئيسية لأمراض والوفيات المبكرة المشتركة بين الجنسين، بحسب ما جاء في دراسة نُشرت في مجلة «ذي لانسيت بابليك هيلث». وقارن الباحثون سنوات الحياة الصحية المفقودة نتيجة الأسباب الرئيسية العشرين للمرض أو الوفاة المبكرة بين الذكور والإناث الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات في سبع مناطق على مستوى العالم بين عامي 1990 و2021. وأظهرت الدراسة التي تستند إلى البيانات الواردة في تقرير «العبء العالمي للأمراض» لعام 2021، أن خسارة سنوات الصحة الجيدة تبدو على مستوى العالم كله «أكبر لدى الرجال بسبب الوفيات المبكرة خصوصاً، لكنّ النساء يعانين أكثر من الأمراض خلال حياتهن رغم كونهنّ يملن إلى العيش لفترة أطول». ومن الأسباب التي أخذتها الدراسة في الاعتبار «كوفيد-19»، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض الرئوية، والسكري، وأمراض الكبد المزمنة، إضافة إلى الاضطرابات العضلية الهيكلية، والحوادث المرورية، وحتى الاكتئاب واضطرابات القلق والزهايمر.

وكان الرجال على مستوى العالم أكثر تأثراً بالمشاكل التي تؤدي إلى الوفاة المبكرة، مثل كوفيد-19 والحوادث المرورية وأمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي والكبد، فيما تبيّن أن الاضطرابات العضلية الهيكلية والنفسية والتنكس العصبي طغت لدى النساء، وفقاً للدراسة. وتعاني النساء طوال حياتهن من مستويات أعلى من المرض والإعاقة مقارنة بالرجال لأنهن يعشن عموماً فترات أطول. وبقي التباين بين الجنسين في تأثير هذه الأمراض العشرين مستقراً عالمياً خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، ولكنه زاد في بعض الأحيان، كما هي الحال بالنسبة لمرض السكري، الذي يصيب الرجال أكثر من ذي قبل، خلال الفترة نفسها، زادت التغيرات الناجمة عن الاضطرابات الاكتئابية والقلق وبعض الاضطرابات العضلية الهيكلية التي تؤثر على النساء بشكل ملحوظ عالمياً.

وبيّنت الدراسة أن الاختلافات الصحية بين النساء والرجال تظهر منذ سن المراهقة. وأكدت المُعدّة الرئيسية للدراسة، لويزا سوريو فلور، من جامعة واشنطن، أن «التحدي من الآن فصاعداً بات تحديد وتنفيذ طرق للوقاية والعلاج من الأسباب الرئيسية للإصابة بالأمراض والوفيات المبكرة تأخذ في الاعتبار الجنس والنوع الاجتماعي منذ سن مبكرة، وضمن مجموعات سكانية متنوعة».

وأقرّ معدّو الدراسة بأن ثغرات عدة تعتريها، ومن أبرزها كمية بعض البيانات ونوعيتها، وأخطاء منهجية تشوب بعضها. ومع أن الهدف كان تسهيل المقارنات، استبعد الباحثون أيضاً الأمراض الخاصة المحصورة بكل من النساء والرجال، كالأمراض النسائية وسرطان البروستاتا.

(فرانس برس)

لماذا يهاجم السيسي الكليات النظرية؟

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

يكرر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تصريحاته اعتقاداً جازماً بفكرة أنه لا قيمة للتعليم النظري الذي لا يحتاجه سوق العمل، لكنه لا يفعل شيئاً يذكر لتغيير هذا الواقع عبر قرارات رسمية تعدل نظام التعليم القائم في البلاد، وأثارت دعوته الأخيرة للمصريين بعدم الالتحاق بكليات التجارة والآداب والحقوق، جدلاً لا يزال صداه يتردد بين طلاب تلك الكليات وخريجيها وذويهم. قبل عامين تقريباً، أثار السيسي الجدل ذاته حول انعدام جدوى دراسة التاريخ والجغرافيا، ليضيف إليها في تصريحاته الأحدث انعدام جدوى دراسة التجارة والحقوق والآداب، وينصح الطلاب بدراسة الحوسبة والبرمجة، لأنها، حسب قوله، مربحة، وأن «المبرمج يحصل على نحو مائة ألف دولار»، وهو رقم مبالغ فيه للغاية، ما دفع مؤيديه إلى تفسيره بأنه كان يقصد الدخل السنوي وليس الشهري، رغم أن هذا المبلغ السنوي يظل مبالغاً فيه بحسب المختصين في هذا المجال.

واعتبر منتقدون للتصريح الخاص بعوائد البرمجة الخيالية أن الأمر يؤشر إلى طبيعة السياسة الرامية إلى جعل مصر «ورشة» للشركات العالمية التي ترغب في استقطاب العقول من دون أن تؤسس لصناعة حقيقية في البلاد، إذ يعمل غالبية المبرمجين المصريين عن بعد لدى شركات عالمية، ويتقاضون رواتب هزيلة، كما لا يتمتعون بأية حقوق. والأخطر حسب ما تؤكده بعض الدراسات هو تهديد الذكاء الصناعي لاستمرار وظائف عدة، على رأسها البرمجة، ما يعني أن السيسي الذي يطالب بعدم دراسة تخصصات لا مستقبل لها مثل الحقوق والآداب، ينصح الطلاب بدراسة تخصصات توشك أن تكون بلا مستقبل أيضاً. وعبر أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، رشاد عبده، عن تحفظه الشديد على دعوة السيسي، مؤكداً أن «الدراسات الحقيقية تظهر حاجة السوق إلى خريجي الكليات النظرية، مثل كلية الآداب التي توفر تخصصات اللغات الأجنبية، من الأولى بمحاسبة المسؤول عن وصول الكليات إلى هذه الهوة السحيقة، ودفع خريجيها نحو البطالة عبر إهمال تطوير مناهجها، والسماح بقبولها أعداداً كبيرة من الطلاب من دون حاجة سوق العمل إليهم».

ويضيف عبده لـ«العربي الجديد»: «حكومة الهند كمثال، شجعت المبادرات الشخصية لإنشاء معاهد التكنولوجيا، والتي ساعدت في تحويل خريجيها إلى رقم صعب في هذا المجال عالمياً، ورغم أنها بدأت مع مصر في توقيت واحد، لكنها انطلقت كالصاروخ، فيما ما زلنا نراوح مكاننا، ونحمل المواطنين مسؤولية الفشل الحكومي في تطوير التعليم». بدوره، يؤكد رئيس قسم أصول التربية بجامعة عين شمس، تامر شوقي، أن كليات الآداب والتجارة والحقوق شديدة الأهمية، ولا يمكن لأي مجتمع يبتغي التقدم والتنمية الاستغناء عنها، لكنها تحتاج إلى التطوير كونها لا تواكب التقدم العلمي والتطور التقني والمعرفي، فضلاً عن الانفصال بينها وبين متطلبات السوق. ويوضح لـ

ينصح السيسي الطلاب بدراسة البرمجة وترك كليات الحقوق والآداب

تضم كليات مصر النظرية عشرات آلاف الطلاب (محمد حسام/ الأناضول)

«العربي الجديد»، أن «كلية الآداب تحديداً شديدة الأهمية نظراً لتنوع أقسامها، في مقدمتها أقسام اللغات، فنحن بحاجة إلى مترجمين محترفين للتعرف على التقدم العلمي والمعرفي وترجمته للعربية».

ويشدد شوقي على أهمية أقسام التاريخ والجغرافيا وعلم النفس، مضيفاً أن «التاريخ ضرورة للتعلم من الماضي واستشراف المستقبل، وعلم النفس يضمن التعامل مع المشكلات النفسية في عالم شديد التعقيد، والجغرافيا أساسية في علم المساحة ومشكلات الأراضي وغيرها. أهمية كليات الآداب والحقوق والتجارة تتصاعد عالمياً، فجامعة السوربون مهتمة بكليتي الآداب والحقوق، وتتوسع الجامعات الأميركية في التخصصات الأدبية، ما يعني ضرورة تطوير كلياتنا القائمة، وإعداد خريجيها بشكل يواكب احتياجات سوق العمل، والتوقف عن قبول أعداد كبيرة فيها، والكف عن تكرار الحديث حول إلغائها». في المقابل، يؤكد الأستاذ بكلية الآداب العليا التربوية في جامعة القاهرة، عاصم حجازي، أن الدعوة إلى عدم الالتحاق بكليات الآداب والتجارة والحقوق تبدو واقعية ضمن مساعي إعادة تنظيم السلم التعليمي الجامعي لتتوافق مع متطلبات سوق العمل. مطالباً بضرورة إعادة النظر في أعداد المقبولين في كليات مثل الآداب والتجارة والحقوق باعتبارها باتت «بوابة للبطالة المقنعة»، و«تخريج كوادر تعمل بغير تخصصاتها». ويثمن حجازي في حديثه لـ«العربي الجديد» الدعوة لدراسة تخصصات الحاسبات والمعلومات، نظراً لأنها «السوق الأوسع» حيث يستطيع الخريج العمل داخل البلاد وخارجها، مع استمرار حاجة المجتمع إلى دارسي الطب والهندسة، بينما هناك تخصصات يجب ربطها بسوق العمل لأنها تخرج الآلاف «من دون فرص عمل حقيقية».

أوضاع مهاجري صفاقس: أزمة إنسانية

تزداد معضلة المهاجرين تعقيداً في تونس بسبب غياب الحلول الجذرية، ما يساهم في تنامي خطاب الكراهية ورفع منسوب الاحتقان

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تتوقف عمليات الكرّ والفرّ بين قوى الأمن التونسية ومهاجري دول جنوب الصحراء الذين استقروا في حقول زيتون بقرى العامرة وجبنيانة في محافظة صفاقس، بينما يبدي السكان المحليون استياءهم من وجود المهاجرين، ويطالبون السلطات بمساعدتهم في إخلاء أراضيهم. ويزداد منذ أشهر تدفق المهاجرين إلى قرى ومزارع محافظة صفاقس، حيث ينصبون الخيم والشوادر البلاستيكية للإقامة مؤقتاً فيها، في انتظار انضمامهم إلى رحلات تنقلهم إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

ويُمضي آلاف منهم أشهراً في الخيم البلاستيكية، ويتحمّلون ظروف الإقامة الصعبة التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، كما يعيشون في صدام دائم مع السكان المحليين الذين يرفضون تقاسم الموارد الغذائية ومنابع المياه معهم.

ويستنجد هؤلاء السكان غالباً بأجهزة الأمن لفض النزاعات بينهم وبين المهاجرين الذين يواجهون تهم الاستيلاء على الأراضي واستغلالها من دون وجه حق. وخلال الأسابيع الماضية، حجزت قوات الأمن خيام المهاجرين، ودمّرت بعضها، بعدما قدم سكان في المنطقة شكاوى ضدهم. وفيما لم تكشف السلطات الرسمية عدد المهاجرين المقيمين في قرى العامرة وجبنيانة، لكن جمعيات مدنية تقدّر عددهم بنحو 20 ألفاً، وتشير إلى أن هذه الأرقام غير ثابتة، فبمجرد رحيل أو ترحيل بعضهم تأتي دفعات أخرى وتستقر في المنطقة. يقول مهاجر سوداني يدعى عيسى (23 سنة) لـ«العربي الجديد»: «وصلت إلى قرية العامرة قبل خمسة أشهر، وانضممت إلى عدد من أبناء بلدي الذين هربوا من الحرب، لكنني لم أتوقع أن أواجه صعوبات جديدة بعدما قطعت آلاف الكيلومترات مشياً للوصول إلى الحدود التونسية. وأنا لم أختر الإقامة في العامرة، لكنني اضطررت لفعل ذلك، لأنني أفضّل أن أكون ضمن مجموعة المهاجرين السودانيين. لا يرغب السكان المحليون في وجودنا في المنطقة، ويساعدنا قليلون منهم فقط، أما قوات الأمن فتكرر هدم خيامنا. يريدون أن نرحل، لكن إلى أين؟».

ويُطالب عيسى بأن تساعد السلطات التونسية المهاجرين في الاستقرار أو ترحيلهم بطرق آمنة. ويوضح أن غالبية المهاجرين السودانيين الموجودين في تونس فروا من مناطق نزاع، وأن بعضهم يحملون صفة طالبي لجوء، لكنهم لا يحصلون على أي نوع من المساعدات، ولا يشفع لهم وضع بلدهم، إذ لا يُلاحقون أمنياً لأسباب مختلفة بينها اجتياز الحدود خلسة، وعموماً لا تختلف أوضاع المهاجرين من جنسيات أخرى عن أولئك السودانيين.

وقال بيان أصدره فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في صفاقس، في 28 إبريل/ نيسان الماضي: «يتصاعد منسوب الاحتقان في العامرة وجبنيانة يوماً بعد آخر، ويُنذر باندلاع أزمة إنسانية، في ظل غياب شبه تام للمنظمات الدولية المعنية بالهجرة، والشبكات والجمعيات والمنظمات الإنسانية الحقوقية التي تنشط إقليمياً ودولياً. تحصر أجهزة الدولة التونسية تدخلاتها في حملات أمنية تنفذها بين حين وآخر لدى حصول نزاعات بين بعض الأطراف، وتحصل هذه التدخلات باستخدام ممارسات عنيفة تفتقر إلى أي مقاربة إنسانية حقوقية». ويقول عضو الرابطة حمة حمادي لـ«العربي الجديد»: «لم يعد يمكن تأجيل إيجاد حلول لهذا الملف الذي يُلقي بظلاله على مناطق عدة. من الضروري التعجيل بإيجاد حلول تضمن سلامة المهاجرين وأمن المواطنين معاً، علماً أن الحلول الفردية التي يلجأ إليها الأهالي أو المهاجرون تجنح إلى العنف». وفي مطلع إبريل الماضي، وزعت منظمة الهلال الأحمر التونسي والمنظمة الدولية للهجرة على المهاجرين سلالاً احتوت مواد غذائية استفاد منها 7 آلاف شخص.

يعيش المهاجرون في صدام دائم مع سكان صفاقس الذين يرفضون وجودهم

ويعتبر المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنسق قسم الهجرة، رمضان بن عمر، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «المنظمات الدولية للهجرة باتت أذرعاً تستعملها أوروبا لمنع المهاجرين من الوصول إليها».

ويشدد على «ضرورة اعتماد السلطات التونسية خطاباً واضحاً تجاه المنظمات المدنية التي تخلّت بالكامل عن دورها في مساعدة المهاجرين واللاجئين، ما يلقي بكل أعباء المهمات على عاتق الدولة والسكان المحليين الذين يتقاسمون مع المهاجرين رقعة السكن والموارد التموينية والطبيعية. تونس تتجه إلى التحوّل إلى مركز احتجاز فعلي، بسبب اتفاقيات مراقبة الحدود المبرمة مع الاتحاد الأوروبي». وتتذرّع الطبقة السياسية الحاكمة في أوروبا، بأن حدود الاتحاد الأوروبي تشهد ضغطاً متزايداً، في إشارة إلى أن 380 ألف مهاجر عبروا العام الماضي حدود دول الاتحاد بطريقة غير قانونية، وهو عدد أكبر من ذلك المسجّل عام 2016.

يتبغي إيجاد حلول تضمن سلامة المهاجرين وامن التونسيين (حسن مراد/ Getty)

أكاديميا

جامعات السودان ضحية الحرب

زهير هواري

في العام الدراسي 2022 – 2023، تحول عشرات آلاف الطلاب والأساتذة السودانيين إلى مهجرين في بلادهم الواسعة. والتهجير له مرتبتاه المالية والمعيشية. هؤلاء المهجرون في حاجة إلى عمل يحصلون منه على أجر يعيل أسرهم. لذلك، كثر الباعة وممارسو الأعمال الهامشية. ولا يبدو أن هؤلاء، الذين يهيمون في الشوارع من أجل لقمة العيش يعرفون نهاية أو موعداً ما يعيدهم إلى قاعات دراساتهم.

وفي السودان، كان هناك قرابة 600 ألف طالب جامعي في 104 من مؤسسات التعليم العالي العام والخاص يواجهون مصيراً مجهولاً بعد إغلاق جامعاتهم، وخسارة الكثير من وثائقهم الأكاديمية والدراسية تحت وطأة القتال الذي لا يتوقف عادة بين قوات الجيش والدعم السريع. إذا ما توقف لنقصان الذخيرة يعاود الاندلاع حالما تتوفر. والحصيلة أن القطاع التعليمي يمر في حال من الموت المفتوح.

العام الماضي، لم تتمكن معظم مؤسسات التعليم العالي من إكمال العام الدراسي، لأنها لم تجر الامتحانات الفصلية النهائية. فكان أن خسر الطلاب عامهم والأساتذة أجورهم الشهرية. وأكثر الجامعات أساساً وبالأصل لم تفتح أبوابها هذا العام لاستقبال الطلاب، لتستقبل جموع المهجرين الذين خلعوا أبوابها واعتبروها مستقرات لهم. والطبيعي في أوضاع على هذا النحو أن تخسر الجامعات موجودتها وتجهيزاتها. ومع انقطاع الوقود وتوقف الأفران عن إعداد الخبز، لجأ هؤلاء إلى ما تيسر في المكتبات والمكاتب واستعملوه وقوداً.

وما لم تطأه أقدام المهجرين تحول إلى مواقع عسكرية، ومنذ انفجار الوضع حتى الآن، تبادل الطرفان المتقاتلان المواقع الأكاديمية. وباتت المباني والتجهيزات والمستلزمات مستهدفة بالقذائف. وأكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في بيان، أن عمليات التخريب طاولت كل المؤسسات العامة والخاصة بولاية الخرطوم وفي العديد من الولايات الأخرى التي شهدت اقتتالاً بين المكونين العسكريين. وشملت الأضرار والحرائق مباني الوزارة ومكاتبها والصندوق القومي لرعاية الطلاب.

بناءً عليه، لم يسلم أي ما من شأنه أن يسمى تجهيزات تتعلق بالتعليم العالي من قاعات ومكاتب وغرف أساتذة ومكتبات ومعامل ومختبرات وورش تدريب ومطابع وملاعب ومسارح. وقالت الوزارة إن التدمير كان ممنهجاً وشمل ممتلكات ومساكن أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مناطق كثيرة من العاصمة وبعض الولايات. يضاف إلى كل هذا عجز الحكومة عن دفع أجور الأساتذة والهيئات الإدارية لأشهر متتالية، ما دفع كل من توفر له طريق الخروج من السودان إلى المغادرة. وهكذا خسرت البلاد إلى جانب المستلزمات اللوجستية اللازمة الموارد البشرية الضرورية لاستعادة الحياة الأكاديمية.

(أكاديمي وإعلامي)